

قواعد الاحكام

[185] ولو مزج الوديعتين بحيث لا مائر (1) ضمن الجميع وان اتحد المالك، ولو مزج بأذن أحدهما ضمن الاخرى، ولو مزج غيره ضمنهما المازج. والشد كالختم: إن كان من المالك ضمن إذا حله بنفس الحل وان لم يتصرف، والا ضمن بالاخذ، ولو أذن له المالك في أخذ البعض ولم يأذن في رد البديل فرده ومزجه ضمن الجميع. الثاني: الايداع: فلو أودعها عند زوجته أو ولده أو عبده أو أجنبي - وان كان ثقة - من غير ضرورة ولا إذن ضمن، وكذا لو سافر بها مختاراً مع أمن الطريق. أما لو سافر بها مع خوف تلفها مع الإقامة فانه لا يضمن، وكذا لو أودعها حالة السفر. وإذا أراد السفر ردها على المالك، فان تعذر فعلى الحاكم، فان تعذر أودعها من الثقة ولا ضمان. وكذا لو تعذر ردها على مالكها فانه يعيدها الى الحاكم، فان تعذر فالى الثقة مع الحاجة. وإذا خالف هذا الترتيب في الموضعين مع القدرة ضمن. والاقرب وجوب القبض على الحاكم. وكذا المديون والغاصب إذا حملا الدين أو الغصب إليه. ولو أراد السفر فدفنها ضمن، إلا أن يخاف المعاجلة. ومن حضرته الوفاة وجبت عليه الوصية بما عنده من الوديعة، فان أهمل ضمن، إلا أن يموت فجأة على إشكال. ولو أوصى الى فاسق أو أجمل: كقوله: له (2) عندي ثوب، وله أثواب ضمن، أما لو قال: عندي ثوب ولم يوجد في التركة ثوب لم يضمن، تنزيلاً _____ (1) في (أ): " لا يتميزان ". (2) " له " ليست في المطبوع و (أ، ب، ج، ش، ص).